دعا إلى تحرك عربي وإسلامي لإجهاض مخططاتها.. عباس:

إسرائيل تعمل بشكل ممنهج على تهويد القدس

عقاب جماعي بسبب إصرار فلسطين على الذهاب للأمم المتحدة

الدوحة - قنا: دعا فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تحرك عربي وإسلامي نحو هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لمنع إسرائيل من تنفيذ مخططاتها ضد القدس الشريف. وقال، في كلمته أمام اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة أمس، إن «إسرائيل تعمل بشكل ممنهج وحثيث على تهويد القدس الشرقية وتغيير طابعها واقتلاع سكانها منها والاعتداء على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية».. مضيفاً أنه «لا بد من تحرك عربي وإسلامي نحو هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لمنع الاحتلال الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته ضد القدس وتاريخها وحضارتها وآثارها الدينية والروحية». وفي هذا الإطار قدم الرئيس الفلسطيني الشكر لاستمرار الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن بالعمل والتنسيق مع الجانب الفلسطيني في بذل كل جهد ممكن لحماية المقدسات الإسلامية في القدس الشريف.

وأشار إلى أن «القضية الملحة هي قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية، الذين يتعرضون لانتهاكات خطيرة وبخاصة المضربين عن الطعام»، لافتاً إلى أن «واجبنا أن نعمل على تحريرهم وإنقاذ حياتهم من سجون إسرائيل». وأضاف «أننا نعول عليكم في دعم جهودنا سياسيا وإعلاميا لإنقاذهم وكذلك حث القوى الدولية المؤثرة لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حمل إسرائيل على وضع حد لاحتلالها وإطلاق سراح الأسرى كافة من سجونها، مثمناً «ما قام به العراق لدعم الأسرى الفلسطينيين ودعوته لإنشاء صندوق لهم». ورحب بالاقتراح الذي تقدم به حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى بعقد قمة عربية مصغرة في القاهرة للإشراف المباشر على تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، كما رحب بمبادرة سموه بإنشاء صندوق لدعم القدس برأسمال مليار دولار وإعلان سموه المساهمة فيه بقيمة 250 مليون دولار.

وقال الرئيس عباس إن هذه القمة تكتسي أهمية استثنائية في ظل ما يعصف بمنطقتنا من تحديات جسام، وما لكل ذلك من تأثيرات وانعكاسات على الوضع العربي وقضايانا المصيرية. وقدم مجددا لكل القادة العرب خالص الشكر وعميق التحية والتقدير على وقفتهم النبيلة في الأمم المتحدة لقيامهم بحشد الدعم والتأييد لحصول دولة فلسطين على صفة مراقب في هذه المؤسسة الأممية، سائلاً الله عز وجل أن تكلل هذه الجهود في هذا العام بالنجاح لتكريس دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة وتجسيدها دولة ذات سيادة مستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف.

وأضاف أن المكانة القانونية التي اكتسبتها فلسطين بهذه الصفة الجديدة ستكون لها آثار إيجابية على تعزيز وضعها القانوني، وستدحض ادعاء إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وزعمها بأن أراضي الدولة الفلسطينية، هي «أرض متنازع عليها» حيث أصبحت فلسطين بهذا التصويت دولة تحت الاحتلال واجب إنهاؤه. وأكد أن القيادة الفلسطينية ستعمل مسترشدة بما سبق واتخذه العرب من قرارات، لتجسيد القرار الأممي باعتبار فلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة، على الأرض، على أساس المرجعيات الدولية، من خلال إيجاد آليات ومنهجية جديدة لحل النزاع والصراع القائم، وفقا لبرنامج زمني محدد وواضح المعالم، وعلى نحو يؤدي لوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي لبلادنا، ويفضي إلى قيام دولة فلسطين المستقلة. وأوضح أن هذا البرنامج يشمل قرار لجنة مبادرة السلام العربية بإيفاد وفد عربي وزاري الشهر القادم إلى واشنطن برئاسة رئيس اللجنة (دولة قطر)، وعضوية الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد من الدول العربية للعمل على تنفيذ البرنامج المشار إليه. وأشار الرئيس الفلسطيني إلى أنه تباحث مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما قبل أيام خلال زيارته للأراضي الفلسطينية حول قضايا الوضع النهائي كافة، حيث أكد التصميم على تحقيق خيار الدولتين، من خلال المفاوضات، مضيفاً «أننا أكدنا له من جانبنا التزامنا بمبدأ حل الدولتين على حدود العام 1967، والتزامنا بالمبادرة العربية للسلام»، مؤكدين أن وقف الاستيطان والإفراج عن المعتقلين ليست شروطا فلسطينية، بل هي التزامات مترتبة على الحكومة الإسرائيلية من خلال الاتفاقات الموقعة وخريطة الطريق.

وقال الرئيس عباس إن الشعب الفلسطيني يمر بعملية عقاب جماعي ممنهج، زادت حدتها منذ سبتمبر 2011 وحتى مطلع العام 2013، وذلك بسبب إصرار فلسطين على الذهاب للأمم المتحدة لرفع مكانتها كدولة، مؤكداً أن هذا القرار لم يكن من باب الترف السياسي بل للحفاظ على حقنا في أرض دولتنا الفلسطينية على حدود العام 1967 ووقف الادعاء بأنها أرض متنازع عليها، مشيراً إلى أن الاحتلال يعتقد ويدعي بأن الأرض الفلسطينية «أرض متنازع عليها» يعني أنه يستطيع أن يبني في أي مكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. ولفت إلى أن هذه النظرية لدى الاحتلال منذ عام 1967 وهو يبني، مدعياً أنها أرضه وأنها مختلف عليها، مضيفاً: ولكن بعد قرار الأمم المتحدة أصبحت كل الأرض الفلسطينية عام 67 أرض دولة محتلة عليه أن يغادرها وأن يخرج منها ومن كل سنتيمتر منها بما في ذلك القدس الشريف. وأوضح أن هذا العقاب تمثل بحجز أموال الضرائب الفلسطينية ما أدى لزيادة العجز في الموازنة الفلسطينية، إلى حد أنها لم تعد قادرة في الأشهر الأخيرة من العام 2012 وبداية العام 2013 على تحمل مسؤولياتها الأساسية ودفع كامل رواتب موظفيها الذين يصل عددهم إلى 168 ألف أسرة فلسطينية في الضفة والقدس وغزة. وقال إنه رغم ذلك فإن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن صموده وواجبه في الدفاع عن أرضه ومقدساته، مؤكداً أن مساعدة الشعب الفلسطيني الحقيقية تكمن في وقوفكم إلى جانبه باستمرار إلى أن يتم إنهاء الاحتلال وقيام دولته وتحقيق استقلاله وسيادته على أرضه، وعندها سيكون قادراً على الاعتماد على نفسه والوقوف على أقدامه وسد حاجاته الأساسية، فالعمق العربي يعزز صمود الشعب الفلسطيني البطولي في وجه آلة الاحتلال الإسرائيلي.. «لذلك فإن ما نتوقعه هو استمرار الوفاء بما تم التعهد به من التزامات مالية لدعم الموازنة وفق آليات قمة بيروت لعام 2002 والوفاء بشبكة الأمان المالية المقرة، في قمة بغداد». وتابع عباس «نود الإشادة بالمبادرة الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى بإنشاء صندوق لدعم القدس برأسمال مليار دولار بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، وإعلان سموه المساهمة فيه بقيمة 250 مليون دولار، وأدعو الدول العربية القادرة الشقيقة للمساهمة فيه فور انتهاء أعمال هذه القمة الموقرة.

كما أشاد الرئيس الفلسطيني بالمملكة العربية السعودية ودورها في إنشاء صندوقي الأقصى والقدس اللذين تم إنشاؤهما بمبادرة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية في العام 2001، وهما الصندوقان اللذان شكلا معلمين بارزين للعناية الاستثنائية التي تولونها لنصرة أهلكم وشعبكم الفلسطيني، وتعزيز صموده في مواجهة العدوان والحصار، معربا عن أمله في مواصلة رفده بما يلزم لاستمرار أدائه لدوره، مؤكدا أيضا على أهمية دور الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية لترؤسه لجنة القدس وتفعيله لوكالة بيت مال القدس. وتابع الرئيس الفلسطيني «إننا مازلنا عند موقفنا وجديتنا في العمل بكل ما أوتينا من عزم وتصميم، لوضع حد لحالة الانقسام الفلسطيني الشاذة، والتي ألحقت أفدح الأضرار بقضيتنا، ومع ذلك فإننا لا بد أن نعود مجددا للشعب ليقول كلمته، من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، للخروج من الوضع الراهن». وأضاف «بالرغم من ذلك الانقسام، فإننا لم نتخل لحظة واحدة عن تحمل مسؤولياتنا تجاه مواطنينا، وأبناء شعبنا في قطاع غزة، فنحن ننفق قرابة 130 مليون دولار شهريا من موازنتنا لتسديد الرواتب في قطاع غزة، وتقديم الخدمات لأهلنا في القطاع المحاصر الصابر الصامد وهذا ليس منة بل واجب علينا، الذي ندعو إلى رفع الحصار عنه فوراً».

وفي هذا الإطار أكد ترحيبه باقتراح حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لعقد قمة مصغرة خاصة بالمصالحة بقيادة مصر على أساس اتفاقي القاهرة والدوحة، مضيفا أنه معلوم أن الاتفاق الذي عقدناه في الدوحة قبل أكثر من سنة يدعونا إلى تشكيل حكومة انتقالية من المستقلين وفي نفس الوقت الذهاب إلى الانتخابات، وقال «نحن من جهتنا ملتزمون بهذا الاتفاق والذي أعقبه أيضا اتفاق القاهرة، ولذلك نرحب باتفاق صاحب السمو». وجدد دعوته لتجنيب أبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين الذين يعيشون في سوريا من عذاب التشرد، والنأي بهم عن النزاعات الداخلية، وعدم الزج بهم في أتونها، وقال: «سياستنا الثابتة هي أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المضيفة وغيرها، ونتمنى لكافة شعوب أمتنا العربية والإسلامية الأمان والاستقرار». كما أعرب عن رجائه في تحقيق المؤتمر لغاياته المنشودة، وإيجاد الحلول الناجعة للقضايا المدرجة على جدول أعمال قمتنا هذه كافة، متقدماً بالشكر إلى أصحاب المعالي وزراء الخارجية لإقرارهم مشاريع القرارات كافة حول فلسطين، آملين من الجميع توفير الآليات المناسبة لوضعها موضع التنفيذ.

وفي ختام كلمته قال الرئيس الفلسطيني ولا يفوتني أن أجدد التعبير عن جزيل الشكر والعرفان لدولة قطر الشقيقة، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الذي لقيناه في ربوع هذا البلد العربي العزيز الأبي بشعبه وقيادته، ولطواقم الجامعة العربية وعلى رأسهم الأخ الأمين العام الدكتور نبيل العربي.

شدّد على حرص بلاده على المحافظة على علاقاتها مع الدول العربية

الرئيس اللبناني يؤكد الحاجة لتحصين إعلان بعبدا

الدوحة - قنا: أكّد فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، على الحاجة الملحة لتحصين إعلان بعبدا داخليًّا وإقليميًّا، الداعي إلى تحييد لبنان وعدم استخدامه مقرًّا أو ممرًّا لتهريب السلاح والمسلحين على طرفي الحدود اللبنانية - السورية.

وقال الرئيس سليمان، في كلمته أمام الدورة الرابعة والعشرين للقمة العربية بالدوحة إنه «بعد مرور أكثر من تسعة شهور على صدور إعلان بعبدا، أصبح في حاجة إلى تحصين داخلي وإقليمي ملح، في ضوء عدم التزام بعض الأطراف المتعارضة بمضمونه وما دعا إليه من تحييد وعدم استعمال لبنان مقرا أو ممرا أو منطلقا لتهريب السلاح والمسلحين على طرفي الحدود اللبنانية - السورية».

وشدّد على حرص بلاده على المحافظة على أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة، على قاعدة الأخوة والتضامن، رافضًا في الوقت ذاته أي تدخل في شؤونها الداخلية.

وفيما يتعلق بملف النازحين السوريين إلى لبنان، جدد الرئيس سليمان التنويه إلى أن هذه المسألة «باتت تشكل عبئًا إضافيًّا ضاغطًا على الأوضاع العامة في بلاده، لاسيما مع ارتفاع عدد النازحين السوريين الذي أصبح يوازي ربع سكان لبنان».

وناشد في هذا الصدد بصورة ملحة الإخوة العرب والمجتمع الدولي «النظر في إمكانية الدعوة إلى مؤتمر دولي خاص باللاجئين السوريين، لبحث طرق تقاسم الأعباء وأعداد النازحين، من منطلق المسؤولية المشتركة».

وذكر الرئيس اللبناني أن القمة العربية لهذا العام تولي اهتمامًا استثنائيًّا بالأزمة المتمادية في سوريا، مؤكّدًا أن لبنان معني بصورة مباشرة بمصير هذا البلد المجاور وهو «لا يزال يعلق آمالا في أن تنجح الجهود الديبلوماسية على صعوبتها في حل الأزمة السورية ووقف العنف».

وأوضح أن إعلان بعبدا الصادر في 11 يونيو من العام الماضي الداعي إلى تحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية والدولية وعن سياسة المحاور جاء خشية انزلاق اللبنانيين في أتون الفتنة والعنف، على خلفية القتال الدائر على الأراضي السورية.

وأعرب عن أمله في أن يتزامن التحييد والاستقرار الذي نعمل من أجله، مع عودة الإخوة العرب إلى الربوع اللبنانية التي تفتقدهم منذ فترة من الزمن، وهم يعلمون أنهم موضع ترحيب وتقدير ومودة بين أهلهم وإخوتهم على الدوام.

وعن عمليات الخطف التي تعرّض لها مؤخّرًا لبنانيون على الأراضي السورية، ناشد الرئيس اللبناني رئيس القمة والأمين العام لجامعة الدول العربية والدول الشقيقة والصديقة المؤثرة لبذل كل جهد عملي ممكن لإنهاء هذه المعاناة الإنسانية وتحرير هؤلاء اللبنانيين المختطفين في أقرب وقت.

وشدّد الرئيس سليمان على أهمية انعقاد قمة الدوحة في الوقت الراهن ومساهمتها في تعزيز العمل العربي المشترك من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحدّيات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول، وتحديد مواقف ورؤى واضحة تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والتي تهم مجالات محورية عديدة، منها حسم موضوع اختيار الأنظمة السياسية التي تريدها الشعوب من خلال تضمينها في دساتير تعكس الرأي الغالب للشعب وتسمح بالمساءلة والمحاسبة والتداول الدوري والسلمي للسلطة.

كما دعا إلى إعداد تصور متكامل حول كيفية مواجهة التحدي الإسرائيلي واسترجاع الحقوق العربية في ظل استمرار التعنّت الإسرائيلي الرافض لوقف الاستيطان وحق العودة للاجئين، إضافة إلى انتهاكاته اليومية المدانة للأجواء وللسيادة اللبنانية.

وطالب أيضًا بصياغة سياسة خاصة بالشأن الإقليمي تسمح بالمحافظة على السيادة والمصالح والحقوق، استنادًا إلى شرعة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.